

العراق: أزمة برووس كثيرة الفراغ التنفيذي يلتحق بالبرلمان المعطل

يعيش العراق أزمتهتين.

على المستوى التشريعي والتنفيذي، ففي الوقت الذي لم يعقد فيه البرلمان حيث يجب أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين الدستورية، تسمه الحكومة إلى تلافي الاستقالة التلقائية، بسبب عدم توازن النصاب القانوني

بغداد - ربيع نادر

انسحبت أزمة «البرلمان المعطل» في العراق إلى مجلس الوزراء، وصارت البلاد في مواجهة فراغ تنفيذي، إضافة إلى التشريعي. وبعد فشل دعوة رئيس البرلمان سليم الجبوري للانتخابات، لم تجد الحوارات التي خاضتها القوى السياسية أي نتيجة، في ظل تعاضد حجم الجدل السياسي والقانوني بشأن الوضع التي عليه، الآن، السلطان الأعلى في البلاد.

وفي اعتقاد كثيرين أن الأزمة السياسية الحالية تعدّ الأولى لجهة تعقيداتها، لا سيما أن التداخل في المواقف يتجاوز ما عرف لسنوات، بـ«توافق القوى الثلاث»، والمقصود منه اتفاق الكتل الرئيسية، الممثلة في هذه الدورة بـ«التحالف الوطني» و«اتحاد القوى العراقية» و«التحالف الكردستاني»، ذلك أن الملفات العالقة لا تقف عند الاتفاق الثنائي، وهذا الأمر يتحدث عنه الباحث السياسي عمار المالكي موضحاً أنها «المرّة الأولى التي لا تستطيع فيها الحكومة أن تعقد

جلساتها، بسبب تعطل البرلمان، فضلاً عن سكوت الدستور العراقي عن مثل هذه الحالات». المالكي قال لـ«الأخبار» إن «الأزمات، في السابق، كانت تحتاج إلى وقت حتى يتوافق الشيعة والسنة والأكراد على حلها، لكن الأمر حالياً مختلف، لأن القوى الممثلة لهذه الطوائف غير قادرة على الخروج برؤية واحدة في ما بينها، فكيف يمكن لها أن تتفق مع ممثلي المكونات الأخرى».

ويعود تعطل مجلس الوزراء وعدم تحقق الغالبية المطلوبة إلى سببين: الأول مقاطعة وزراء كل من كتلة «الأحرار» التابعة لـ«التيار الصدري»، و«التحالف الكردستاني»، والسبب الثاني هو استحالة حضور «الوزراء الجدد» - وعددهم خمسة - إلى الجلسة الأسبوعية، لأنهم لم يؤدوا «اليمين الدستورية»، وهو إجراء حصره الدستور العراقي بقبة البرلمان، ما يعني أن حضورهم مرهون باستئناف جلسات البرلمان، التي أوقفت، قبل 12 يوماً، إثر اقتحامه من قبل المتظاهرين.

وفي خطوة زادت من حدة الجدل القانوني، حاول رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، أول من أمس، تعويض أربعة من الوزراء الغائبين بإكمال مهماتهم إلى نفسه وإلى اثنين آخرين من زملائهم. فبعد حضور تسعة وزراء فقط (أي عدم تحقق النصاب المطلوب وهو 12)، أوكل العبادي وزارة النفط إلى نفسه، ومنح وزيرين وزارات أخرى، ليعلن مكتبه حضور 13 وزيراً من ضمنهم العبادي، ويحقق النصاب.

لكن عدداً من النواب اعتبروا هذا الإجراء مخالفاً للقانون، وقالت النائب عن جبهة «النواب المعتصمين» عالية نصيف لـ«الأخبار»، إن «المادة

السابعة من النظام الداخلي لمجلس الوزراء تشترط لنيابة وزير عن آخر، أن يكون الوزير المناب عنه إما بحالة مرض أو في إجازة رسمية».

وبما أن جلسة الثلاثاء من الأسبوع الماضي لم تعقد بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، فإن محاولة العبادي تندرج في إطار تلافي ما يشاع، وفق أحد الآراء القانونية، عن اعتبار الحكومة مستقبلة تلقائياً، في حال عدم نجاح مجلس الوزراء في عقد جلساته لثلاث مرات متتالية. ولكن الأزمة تتشعب إلى ما هو أبعد من ذلك، فهي بدأت باعتصام مجموعة كبيرة من النواب الذين ينتمون إلى كتل مختلفة، وسرعان ما تحولت إلى أزمة أخرى داخل الكتل الرئيسية، التي تشترك في رفض حركة الاعتصام النيابية. بمعنى أنها لن تتوقف عند إنهاء هذا المسألة فقط، أي ملف «النواب المعتصمين» الذين يطالبون بإنهاء «هيمنة المحاصصة»، بل تتخطاها

إلى وجوب إقناع إما «كتلة الأحرار»، التابعة للصدر، بالقبول بخيار حكومة ليست تكنوقراط، أو إقناع «التحالف الكردستاني» بالتنازل عن وزرائه، والمواقفة على تعيين بدلاء منهم من المستقلين. والمعروف أن «كتلة الأحرار» تتمسك بشرطها، حتى الآن، والمتمثل في تصويت البرلمان على تشكيلة حكومية كاملة



يعوّل العبادي على كتلة الصدر لضمان نصاب جلسة البرلمان

من المستقلين في جلسة واحدة، الأمر الذي لم يتمكن البرلمان من القيام به في جلسة الثلاثاء من نيسان الماضي، التي انتهت باقتحام المجلس من قبل المتظاهرين. وفي هذا الوقت، لا يزال «التحالف الكردستاني» الأكثر تشدداً في رفضه استبدال حصته من الوزراء باخرين، مهدداً بقطيعة



توقفت جلسات البرلمان قبل 12 يوماً إثر اقتحامه من قبل المتظاهرين (اف ب)



نهائية، في حال إقدام العبادي على مثل هذه الخطوة.

وكشف مصدر سياسي مقرب من الحكومة العراقية عن مساع لإقناع الصدر بحث كتلته على الحضور إلى جلسات البرلمان، من دون شرط مسبق، بهدف إنقاذ الحكومة من جدل الإقالة المتداول به حالياً. وأوضح هذا المصدر لـ«الأخبار» أن العبادي، بعد عدم نجاح رئيس البرلمان سليم الجبوري في إقناع القوى الكردية في أربيل والسليمانية بحضور جلسة البرلمان، بدأ يتحرك لدى «كتلة الأحرار» لضمان النصاب القانوني لجلسة واحدة في البرلمان، على الأقل، يجري فيها تأدية اليمين الدستورية للوزراء الخمسة الجدد.

ويتوقع مراقبون أن «التحالف الكردستاني»، خصوصاً «الحزب الديمقراطي» بزعامة رئيس رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، لن يتراجع عن قرار مقاطعة البرلمان والحكومة في بغداد، وذلك بالنظر إلى مواقف القوى السياسية في الإقليم لأزمات سياسية مشابهة في بغداد. وفي هذا السياق، قال النائب السابق طه السعدي إن «مراجعة مواقف التحالف الكردستاني إزاء بغداد، لا تشير إلى إمكانية أن يتنازل هذا التحالف عن قراره، كونه يسعى دائماً إلى استغلال الأزمة في العاصمة العراقية، للحصول على مكاسب سياسية إضافية، فكيف يمكن إقناعه بأن يتنازل عن هذه المكاسب المتمثلة في مناصب حكومية». وشدد السعدي على أن «التعويل على إقناع الجانب الكردي أمر خاطئ»، معتبراً أن «الصحيح هو أن يتم إنقاذ الحكومة والبرلمان، بتحقيق النصاب القانوني عبر إقناع الأطراف الأخرى، ومنها كتلة الأحرار أو جبهة النواب المعتصمين».

«تطهير» مناطق في عدن: «التحالف» يمهّد لعزل الجنوب

بشقّه السلمي من تلك العناصر في أكثر من بيان، واعتبرها تسيء للقضية الجنوبية والجنوبيين.

وكانت السلطات الامنية الموالية للإمارات بصورة خاصة قد أقدمت في تشرين الأول على تنفيذ حملة اعتقالات حصدت 400 عامل شمالي في عدد من مديريات عدن تحت ذريعة عدم امتلاكهم لأوراق ثبوتية أيضاً. واستهدفت تلك الحملات في حينها العشرات من المجندين الشماليين المواليين لحكومة هادي.

وفي أول رد فعل رسمي، أدانت وزارة حقوق الإنسان أعمال الترحيل للمواطنين من محافظتي عدن ولحج، مؤكدة أن تلك الاعمال تندرج في إطار جرائم التطهير المناطقي، وهي انتهاك سافر للدستور وخرق لمبادئ المواطنة. ووصفت في بيان ما جرى بالعمل الاستفزازي الذي بات يشكل تهديداً فعلياً لوحدة النسيج الوطني، وأحد أبرز الاختراقات الموجهة ضد الوحدة الاجتماعية والسياسية لأبناء الشعب اليمني. وأدانت حركة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام»، تلك الممارسات «التي تعكس بجلاء النوايا السيئة والميلية لأطراف معروفة بالعودة بالوطن اليمني إلى جهود الصراعات».

في الشوارع على مرأى وسماع من الناس. وجرّت الإعدامات «على الهوية» بتهمة الانتماء إلى «أنصار الله» أو التخابر معها، كما تعرضت المئات من المحال التجارية والخدمات التي يملكها شماليون للاقتحام النهب واعتقال العمال فيها، بتهمة التعاون مع «أنصار الله» وتخزين أسلحة. كذلك، تعرضت عشرات المنازل التي يملكها أو يسكنها شماليون للاقتحام من قبل ميليشيات مجهولة. ووصلت



سنة آلاف مهجر من الجنوب منذ بدء الحرب

تلك الممارسات إلى حدّ تهديد السكان الشماليين في عدن بالموت في حال البقاء في المدينة. في ظل هذه الأجواء، اضطرت المئات من الأسر الشمالية التي تقطن عدن منذ عقود إلى الرحيل، خشية تعرضها لأعمال انتقامية. وساهمت تلك الممارسات في تراجع النشاط التجاري بين المحافظات الشمالية والجنوبية، كذلك توقف الآلاف من المشاريع الاستثمارية التابعة لمستثمرين من محافظات شمالية.



من جهته، تبرّأ الحراك الجنوبي

منطقة طور الباحة الواقعة بين محافظتي لحج وتعز. وشهر هؤلاء بطاقات الهوية خاصتهم، ما دفع تلك السلطات إلى تغيير التهمة وجعلها «التخابر مع جماعة أنصار الله والحرس الجمهوري»، إضافة إلى «تزوير بطاقات باسم المقاومة الجنوبية».

حملات التهجير القسري بدأت مطلع آذار 2015 مع سيطرة المجموعات المسلحة الموالية لهادي بمشاركة «القاعدة» وميليشيات مسلحة أخرى على معسكر الأمن المركزي في عدن وقصر المعاشيق ومنازل المسؤولين ورجال أعمال من أصول شمالية. وتصادت تلك الممارسات من طرد الموظفين في الأجهزة الحكومية في عدن إلى إطلاق حملات ضد صغار المستثمرين والعمال وسكان المدينة. تلك الأعمال توقفت لفترة عقب سيطرة الجيش و«اللجان الشعبية» على عدن، لكنها عادت بوتيرة أعنف من ذي قبل في شهر آب، بعدما وضعت قوات التحالف السعودي يدها على المحافظة.

في حينه، تعرض الآلاف من العمال الشماليين للعنف من قبل الميليشيات الموالية لهادي والتنظيمات المتطرفة في عدد من مديريات عدن. وبلغت تلك الانتهاكات حد الإعدام العلني

لا سيما في ظلّ التطورات الأخيرة في الجنوب مع وصول القوات الأميركية، ما يوحي بنية عزله تماماً.

وشهدت عدن أعمالاً عنصرية في الأيام الماضية تهجر على إثرها مئات العمال، بعدما كانت المدينة منذ خمسينيات القرن الماضي الوجهة الأولى لعشرات آلاف الأيدي العاملة الشمالية إضافة إلى المستثمرين من مختلف المحافظات اليمنية، وخصوصاً تعز المجاورة.

ورحلت اللجنة الأمنية في عدن 842 عاملاً شمالياً، منذ مطلع الأسبوع الجاري، معظمهم من أبناء تعز. وأكدت إحصائية أعدتها «لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين من المحافظات الجنوبية والشرقية» ارتفاع إجمالي المهجرين من محافظات عدن وأبين ولحج منذ بدء العدوان على اليمن إلى ستة آلاف مهجر من العمال وصغار المستثمرين من قبل جماعات تدعى الانتماء إلى الحراك الجنوبي والسلطات الأمنية الموالية لـ«التحالف».

السلطات الامنية والمحلية المعينة من قبل هادي والموالية للإمارات بررت حملة التهجير بعدم امتلاك المهجرين وثائق ثبوتية، إلا أن العمال نفوا تلك المزاعم أثناء وصولهم إلى

تشهد عدن حملة تهجير لابناء الشمال من السكان والعمال، في استكمال لعملية «التطهير» التي بدأت مع اندلاع الحرب. وعزلت الحملة، التي تقف وراءها القوى الموالية للإمارات، الجنوب عن بقية الجمهورية، في خطوة غير بعيدة عن مشروع الانصاف

صعاء - رشيد الحداد

تصاعدت في الأيام الأخيرة حملة تهجير أبناء الشمال التي أطلقتها السلطات المحلية والأمنية الموالية للرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي والمسندة من الإمارات. الحملة التي ترمي إلى «تطهير» عدن على أساس مناطقي مع طرد كل المواطنين الشماليين منها، أثارت موجة استياء عارمة في اليمن، وأثارت تساؤلات حول الغاية منها،